■ .. أكد الدكتور خالد راجح شيخ وزير الصناعة والتجارة أن الاستثمارات الصناعية شهدت تناميا كبيرا وتطورا ملحوظا خلال العامين الماضيين ... مشيرا إلى أنه تم خلال السنوات الماضية تنفيذ ١٣٥٩ مشروعا صناعيا وفرت أكثر من ٤٣ ألف فرصة عمل. وقال في حديث لـ(الثورة) أن خطوات العمل تتسارع لإنجاز الدراسات النهائية للبدء بتنفيذ مشروع المناطق الصناعية في كل من مثلث عدن ولحج وأبين وحضرموت والحديدة والتي ستشكل محطة هامة لجذب الاستثمار.

مؤكدا أن خطوات الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية تسير بخطوات متسارعة ووتيرة عالية لافتا إلى أن الاجتماع الثاني لفريق العمل المكلف بعملية التفاوض سيعقد في سبتمبر المقبل.. وأشار وزير الصناعة والتجارة إلى أن إنشاء سوق الأوراق المالية في اليمن سيساعد على حشد المدخرات الوطنية وتوجيهها نحو الاستثمار وتشجيع القطاع الخاص للإسهام بشكل أكبر في عملية التنمية.. وفي ما يلي نص اللقاء.

أجرى اللقاء/ عبدالملك الشرعبي

وزير الصناعة والتجارة د. خالد راجح شيخ في حديث لـ(الثورة):

١٣٥٩ مشروعاً صناعياً وفرت أكثر من ٤٢ ألف فرصة عمل

● كيف تقيمون واقع الصناعات الوطنية بعد ١٥ عاما من الوحدة؟

– قطعت الصناعة الوطنية بعد ١٥ عاما من قيام الوحدة اليمنية المباركة شوطا كبيرا لا يستهان به في مجال الكم والنوع وحققت تطورا ملموسا في الجودة والمواصفات وتكريس تجربة متميزة باتباع أساليب إدارية وفنية جديدة لمواجهة عملية الانفتاح الاقتصادي والتهيؤ لانضمام بلادنا إلى منظمة التجارة العالمية حيث استطاعت أن تواجه منافسة الصناعات الخارجية وأوجدت لها أسواقا خارجية وتمكنت من المنافسة في تلك الأسواق.

زيادة الانتاج

● ماهي أبرز المشاريع الاستثمارية الصناعية التي سيتم تدشينها هذا العام؟ وهل لديكم احصائيات بما تحقق خلال السنوات الماضية؟

– شهدت الاستثمارات الصناعية تزايدا ملحوظا خلال الخمسة عشر عاما الماضية وتعاظمت بصورة أكثر خلال العامين الماضيين حيث تتجه هذه الاستثمارات الصناعية نحو استراتيجية الصناعات الكبيرة من ذلك صناعة مواد البناء (الأسمنت، الخام، الأسمدة، الصناعات التجميعية للكهربائيات، الأجهزة المنزلية) ومن المتوقع أن يتم بحلول نهاية العام الحالي الانتهاء من مشروع توسعة مصنع أسمنت عمران الذي سيضيف طاقة انتاجية كبيرة إلى صناعة الاسمنت كما تواصل المنشآت الخاصة لصناعة الأسمنت تنفيذ مشاريعها في مجال الأسمنت ، كما يتم حاليا تنفيذ مشاريع صناعة الحديد باستخدام حديد الخردة ، إضافة إلى ذلك فإنه سيتم بحلول هذا العام البدء الفعلي في تنفيذ مشروع توسعة مصنع أسمنت باجل وتحويل الخط الانتاجي الحالي من الطريقة الرطبة إلى الطريقة الانتاجية الجافة وزيادة طاقته الانتاجية.

وإجمالا يمكن القول أن النشاط الصناعي يتطور في بلادنا بصورة ملحوظة ومتنامية حيث تم التنفيذ الفعلي خلال الأعوام الماضية ١٩٩٠– ٢٠٠٣م ١٣٥٩ مشروعا صناعيا وفرت حوالي ٤٢,٠٠٠ فرصة عمل الأمر الذي ساعد كثيرا في تخفيض البطالة والحد من مستوى الفقر.

الناتج المحلي

● كم يبلغ الناتج القومي من القطاعين الصناعي والتجاري؟

– وصلت قيمة الناتج الصناعي في الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابتة خلال عام ٢٠٠٣م ٢٦,٨٥٠ مليون ريال ، كما وصلت قيمة الناتج للقطاع التجاري لنفس العام ٢٠,١٥٤ مليون ريال.

أي أن اجمالي قيمة الناتج المحلي للقطاعين الصناعي والتجاري مبلغ ٤٧,٠٠٤ مليونا وبنسبة ١٨٪ من اجمالي الناتج المحلي الكلي ٢٦٤,٣٤١ مليون ريال.

بنية تحتية

● ما هي مقومات نجاح وتطور أي قطاع صناعي؟

– من أهم مقومات تطور ونجاح القطاع الصناعي توفير بنية مواتية لقيام نشاط صناعي كبير وتتمثل تلك البنية في توفير التشريعات المساعدة للنشاط الصناعي بنية تحتية مكتملة تأتي في مقدمتها المناطق الصناعية التي لاشك أنها توفر الكثير من المال والجهد للمستثمرين الصناعيين، إضافة إلى ما توفره من خدمات البنى الصناعية بالإضافة إلى تكامل البنى الاقتصادية والخدمية المساعدة وسهولة الحصول عليها وتبسيط الإجراءات والتعامل مع المستثمرين بأعلى درجة من الشفافية والمعايير الأخلاقية وتقليل الأعباء التي يتحملها النشاط الصناعي وكذلك تبني استراتيجية ترويجية فعالة لجذب المزيد من رؤوس الأموال الاستثمارية.. كل هذه العوامل مجتمعة ومنفردة لا شك أنها تؤثر بصورة مباشرة في مقومات النشاط الصناعي وتطوره ونجاحه.

ضرورة ملحة

● ماهو حجم التبادل التجاري بين اليمن والدول العربية؟ وهل أصبح الوضع مواتيا لإقامة سوق عربية مشتركة؟ وما هي متطلبات نجاح هذه السوق؟

– يتطور حجم التبادل التجاري مع الدول العربية باطراد وتأتي منظومة دول مجلس التعاون الخليجي في مقدمة الدول المصدرة إلى اليمن وبنسبة ٣٦٪ يلي ذلك بقية الدول العربية التي تأتي في المرتبة الثانية بعد دول مجلس التعاون الخليجي في مجال التجارة البينية اليمنية العربية.

النشاط الصناعي يتطور في اليمن بصورة ملحوظة ومتنامية

في مقابل ذلك تطورت الصادرات اليمنية وبنفس الاتجاه حيث تأتي دول مجلس التعاون الخليجي في المرتبة الأولى أمام الصادرات اليمنية يلي ذلك بقية الدول العربية.

ولا يفوتنا الإشارة إلى تعدد نوعيات السلع والمنتجات (الصادرات + الواردات) التي قد تأخذ إحدى الدول العربية النسبة الأولى من حجم الصادرات اليمنية إليها وبالمثل قد تأخذ دول عربية أخرى النسبة الأولى من حجم الواردات منها إلى اليمن إلا أن هذا التطور لم يصل إلى مستوى الطموح المنشود إذا ما قارنا أن نسبة التبادل التجاري بين بلادنا والبلدان العربية لايتجاوز نسبة ٤١٪ من حجم التبادل التجاري بين بلادنا والعالم الخارجي.

أما في ما يتعلق بإقامة سوق عربية مشتركة فقد باتت ضرورة ولم يعد صحيحا تأخير إقامتها وهنا أود أن أوضح أن اتفاقية إقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى قد بدأ تطبيقها اعتبارا من يناير ٢٠٠٥م بين الدول العربية الأعضاء في المنطقة وبمزيد من تسهيل الإجراءات وشفافية التعامل من المؤكد أن الدول العربية ستصل في الأول من يناير ٢٠١٠م إلى إعفاء جمركي موحد للسلع ذات المنشأ العربي وبالتالي زيادة حجم التبادل التجاري البيني العربي.

خطوات متسارعة

● إلى أين وصلت عملية التفاوض بشأن الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية؟ وكم سيستمر التفاوض؟ ومتى تتوقعون الإعلان رسميا عن الانضمام للمنظمة؟

– تقدمت بلادنا رسميا بطلب الانضمام للمنظمة في مارس ٢٠٠٠م وقبل الطلب من المجلس العام للمنظمة في ١٧ يوليو ٢٠٠٠م ومنذ ذلك التاريخ والآلية الوطنية للانضمام للمنظمة تعمل على إعداد الوثائق المرتبطة بعملية الانضمام.

وقد تم تقديم مذكرة نظام التجارة الخارجية والاجابة على عدد كبير من الأسئلة من أعضاء المنظمة ودشنت المفاوضات متعددة الأطراف خلال الاجتماع الأول لفريق العمل الخاص بانضمام اليمن للمنظمة في الثلاثين من نوفمبر ٢٠٠٤م ونحن الآن نسعى لإعداد الوثائق المرتبطة بانعقاد الاجتماع الثاني لفريق العمل المتوقع انعقاده خلال شهر سبتمبر ٢٠٠٥م وعلى هامش الاجتماع الثاني لفريق العمل سنقوم بإجراء العديد من المفاوضات الثنائية مع شركاء بلادنا التجاريين وأعضاء المنظمة الراغبين في التفاوض ثانيا مع اليمن حول ما يسمى بالوصول للأسواق للسلع والخدمات وبالتالي فنحن نعمل على إنجاز عملية التفاوض للانضمام لمنظمة التجارة العالمية بالصورة والسرعة المناسبة.

قريبا إنجاز الدراسات النهائية لمشروع المناطق الصناعية

وعندما تنتهي المفاوضات المتعددة الأطراف والثنائية مع أعضاء المنظمة سيتم الإعلان رسميا عن انضمام اليمن للمنظمة ، إلا أن ذلك الأمر يخضع لإنجاز المفاوضات بصورة تتناسب واحتياجات بلادنا التجارية والمالية والتنموية.

خطوات مطلوبة

● مضت سنتان على وجود مشروع مساندة اليمن للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية ، ماذا قدم المشروع؟ وما هي القطاعات التي تم تأهيلها خصوصا وأن الانضمام يسير بخطوات متسارعة؟

– مشروع مساندة انضمام اليمن لمنظمة التجارة العالمية ، جاء ثمرة مباركة لزيارة فخامة الاخ رئيس الجمهورية للعاصمة الإدارية للاتحاد الاوروبي (بروكسل) في عام ٢٠٠٠م ولم يبدأ فعليا إلا في عام ٢٠٠٤م وهو مشروع للمساعدة الفنية مقدم من الاتحاد الاوروبي لمساندة بلادنا للانضمام لمنظمة التجارة العالمية ، ويرتبط المشروع بإنجاز عدد من الأنشطة ترتبط بتقديم المساعدة الفنية والإدارية لمكتب الاتصال والتنسيق مع منظمة التجارة العالمية ، وهو بمثابة سكرتارية عملية الانضمام على المستوى الداخلي.

وكذلك القيام بالدراسات والبحوث للتعرف على آثار عملية الانضمام على مختلف القطاعات الاقتصادية الهامة ودرجة منافستها ، وبما في ذلك تطوير استراتيجية متوسطة وطويلة الأجل للسياسة التجارية في اليمن ، بالإضافة إلى القيام بالتوافق التشريعي والمؤسسي مع متطلبات الانضمام للمنظمة ورفع المعرفة والوعي لدى مختلف القطاعات ، وخاصة القطاع الخاص الذي يعول عليه قيادة الاقتصاد الوطني ومساهمته الإيجابية في إطار عضوية بلادنا في المنظمة العالمية.

المنطقة الحرة ستعيد الدور التاريخي الريادي لمدينة عدن

مكاسب كبيرة

● ماهي المكاسب التي ستتحقق لليمن بعد انضمامها إلى منظمة التجارة العالمية ؟ وهل اليمن قادرة على تنفيذ شروط المنظمة في ظل الوضع الحالي للصناعات الوطنية وكذلك التشريعات؟

– منظمة التجارة العالمية تتولى الإشراف على عدد من الوظائف وأهمها الإشراف على تطبيق الاتفاقيات متعددة الأطراف التي باتت تحكم تجارة السلع والخدمات والجوانب التجارية للملكية الفكرية وفق قواعد وأسس متعارف عليها في معظم دول العالم وأصبحت التجارة الدولية في مجملها أكثر من ٩٠٪ تقوم على أساسها وبالتالي فإن العضوية في منظمة عالمية كهذه أصبح أمرا لا مفر منه ويجب التركيز على الفوائد التي يمكن لاقتصاد بلادنا أن يجنيها في عضوية هذه المنظمة العالمية.

ومن أبرز المكاسب التي ستتحقق لليمن في إطار عضويتها بالمنظمة إرساء بنية تجارية أكثر استقرارا وتعزيز الثقة الدولية في السياسات الاقتصادية والتجارية الوطنية مما يساعد على زيادة جاذبية بلادنا للاستثمار الأجنبي المباشر كما أن العضوية ستساعد على توسيع مشاركة بلادنا الاقتصادية والتجارية الاقتصادية، الثنائية والاقليمية، مع مختلف الدول الشقيقة والصديقة والاستفادة من الحقوق المحددة في اتفاقيات المنظمة ومن الدفاعات التجارية المتعارف عليها دوليا لحماية الانتاج والمنتج الوطني بالإضافة للاستفادة من آلية فض المنازعات التجارية في إطار المنظمة وتعمل بلادنا للتهيئة للانضمام من خلال مواءمة التشريعات المحلية مع الاتفاقيات المنبثقة عن منظمة التجارة العالمية.

البورصة ضرورية

● متى يمكن أن نرى (بورصة) في اليمن؟

– إن إنشاء سوق الأوراق المالية في اليمن سيساعد على عملية حشد المدخرات الوطنية وتوجيهها نحو الاستثمار وتشجيع القطاع الخاص على الإسهام بشكل أكبر في عملية التنمية وفي توسيع قاعدة الملكية ، وبالتالي فقد أصبح من الأهمية بمكان قيام سوق أوراق مالية في ظل اقتصاد السوق ولكونها ترتبط مباشرة بإنجاح خطط الإصلاحات الهيكلية في القطاعات الاقتصادية المختلفة ، وقد تم إعداد الدراسة من قبل الخبراء والجهات ذات العلاقة بشأن توفير الشروط اللازمة لإخراج هذا المشروع إلى حيز الوجود.

المنطقة الحرة

● ماهو دور المنطقة الحرة في إنعاش الاقتصاد الوطني؟ وكذا استقبال المنطقة الحرة؟

– هدفت بلادنا من إنشاء المنطقة الحرة في عدن إلى إعادة الدور الفاعل للموقع الهام الذي تتمتع به مدينة عدن وبلادنا بصورة عامة، ويعول كثيرا على المنطقة الحرة في إنعاش الاقتصاد الوطني وتوفير فرص عمل وتحقيق استراتيجية أعلى في التصنيع التصديري ودخول أسواق دول الجوار والتركيز على أسواق القارة الافريقية ، وبالنسبة للمناطق الصناعية فقد رسمت استراتيجية لإنشاء مناطق صناعية في كل من مثلث عدن، لحج، أبين، ومحافظتي حضرموت والحديدة وقد اختيرت هذه المناطق الصناعية بعناية وحرص للاستفادة من المزايا النسبية التي يمثلها الموقع الجغرافي للمنطقة الصناعية واعتبارا من العام الحالي شهدت مشاريع المناطق الصناعية اهتماما ملحوظا وبدأ التنفيذ الفعلي بصدور القرار الجمهوري رقم ٩٦ لسنة ٢٠٠٥م الذي قضى بتنظيم وإنشاء المناطق الصناعية والاشراف عليها وإدارتها وهذا بحد ذاته يعد عاملا هاما ورئيسيا لجذب المستثمرين لتطوير هذه المناطق واستثمارها وإدارتها كما أن خطوات العمل تتسارع في إنجاز الدراسات النهائية البيئية والاقتصادية إضافة إلى البدء في تنفيذ مشاريع البنى الأولية في البنى التحتية ومثل هذه الخطوات ستكون أداة لجذب اهتمامات المستثمرين ومشاركتهم في استثمار هذه المشاريع وتطويرها.

عوائق

● ماهي المعوقات التي تواجهها الصناعات الوطنية؟

– تواجه الصناعات الوطنية العديد من المعوقات التي تقف أمام إحداث نقلة نوعية في الصناعة الوطنية ولعل من أهم تلك المعوقات محدودية البنى التحتية وارتفاع كلفة الخدمات اللازمة للنشاط الصناعي ، إضافة إلى تحمل الصناعات الوطنية أعباء لا تتحملها الصناعات المثيلة في الخارج ، كما يساهم التهريب بجزء كبير من إعاقة انطلاقة الصناعات الوطنية ، إضافة إلى ذلك فإن البنى التشريعية المنظومة المالية اللازمة لتفعيل الصناعة الوطنية لاتزال دون المستوى المطلوب كما أن نصيب الصناعة الوطنية من عوامل التشجيع والدعاية لا يصل كذلك إلى المستوى المطلوب نظرا لشحة وسائل التمويل وارتفاع فوائدها ومحدودية النوافذ الائتمانية كما قد يساهم التطور المتسارع في المواصفات والجودة في الحد من قدرتها على المنافسة الخارجية.

مستقبل واعد

● في ظل ما تحقق ... كيف تنظرون إلى مستقبل القطاع الصناعي والتجاري ؟

– يحظى القطاع الصناعي والتجاري باهتمام كبير من الدولة وينتظره مستقبل واعد في ظل التوجهات التنموية المستقبلية بإيلاء المزيد من الاهتمام بالقطاعات الواعدة (كالصناعة، الأسماك، الزراعة، السياحة) لمواجهة الآثار السلبية المتوقعة نتيجة الاعتماد شبه المطلق على عائدات النفط الآخذة في التراجع ، كما أن الاستراتيجية الجديدة للتنمية تستهدف توظيف أكبر قدر من العمالة وإعادة توزيع الدخول ولا يمكن بلوغ مثل هذه الأهداف إلا في ظل استراتيجية شاملة للتنمية وفي مقدمتها التنمية الصناعية ، وقد حققت الوزارة خطوات هامة في هذا الاتجاه منها:

● وضع رؤى وخطط لتطوير القطاع الصناعي بفروعه المختلفة.

● إطلاق مشروع للتوسع وزيادة الطاقات الانتاجية من صناعة مواد البناء باستثمارات عامة وخاصة تتعدى ٧٠٠ مليون دولار امريكي.

● البدء بتنفيذ برنامج واسع لمعالجة مشكلات صناعة الغزل والنسيج وزيادة القدرات الانتاجية المستقبلية لهذا القطاع.

● من أجل تهيئة بنية مناسبة وجاذبة للاستثمار كان لابد من التغلب على أحد أهم معوقات الاستثمار وهي مشكلة الأرض والخدمات اللازمة للمشروعات الصناعية بذلت الوزارة جهدا كبيرا لاطلاق مشروع المناطق الصناعية قانونيا وإداريا على الأرض.

● وللأهمية الخاصة للصناعات الصغيرة في خلق فرص العمل ومكافحة الفقر تم استقطاب مشروع لتنمية الصناعات الصغيرة وخلق الإطار القانوني لمثل هذه الصناعات وإعداد مشروع نهضوي يستهدف تنمية القطاع الصناعي التقليدي والحرفي على مستوى الجمهورية بصورة عامة ، وكما تلاحظون فإن القطاع الصناعي يعتبر القطاع الواعد اقتصاديا إذا توفر له قدر من الرعاية والاهتمام ومن خلال القطاع الصناعي سيتعاظم دور النشاط التجاري وبالتالي زيادة مساهمة القطاعين بصورة عامة في الناتج القومي والتشغيل.

إطلاق مشروع لزيادة الطاقة الانتاجية لمواد البناء بتكلفة ٧٠٠ مليون دولار